الفصل الخامس

حالة السجون

والآن ننتقل إلى حديث قصير عن السجون والأنظمة الحديثة التى أدخلت عليها . . .

ولقد مضى العهد الذى كانت فيه الحكومات تقرر أنها قامت بواجبها نحو المجتمع متى قبضت على المجرم وأودعته السجن تحت حفظ كامل — مضى هذا العهد ، وصارت الحكومات تعترف الآن أن هذه الواجبات تبتدىء بإدخال المسجون السجن ، لا أنها تنتهى بذلك — فالحكومة تتحمل مسئولية خطيرة بالقبض على كائن بشرى وحرمانه من حريته زمناً طال أو قصر تلك المسئولية هى معالجة نفس السجين وتهذيب خلقه أثناء مدة سجنه ، فالسجناء المحرومون من حريتهم ، يجب أن ترد اليهم تلك الحرية عاجلا أو آجلا : على أن يعلموا فى السجن كيف يستمتعون بهذه الحرية دون أن يؤذوا مواطنيهم . فالمفروض فى السجون أنها أداة للاصلاح والتهذيب وتقويم الأفراد الذين نزل

بهم القدم ، فينحرفون عن الطريق القويم .

لقد أصبح من حق السجين على المجتمع أن يعالج وأن يرد للمجموع الذى خرج منه ليعمل فيه عملا صالحاً — ويحيا حياة شريفة : فالغرض الأساسى من السجون الحديثة قد انحصر فى إصلاح المجرم ، حتى يرد إلى المجتمع ليشغل فيه مكاناً نافعاً ومنع خلق مجرمين جدد .

ويجب أن يعامل كل مجرم معاملة تتفق وطبيعة الجريمة وبيئة المجرم وحالته الصحية والاجتماعية والثقافية — إذ ليس مجرم الصدفة وهو من يرتكب جريمة بدافع فجائى ، أو فى ثورة غضب أو تحت تأثير الخمر — ليس هذا كمن اعتاد الإجرام واحترفه — كما أن معاملة المجرم بالعادة — وهو من ينزع إلى الاجرام نزوعا اكتسبه من البيئة المتصلة به ، يجب أن تختلف عن معاملة المجرم بالغريزة — وهو من وجد مجرماً بسبب شذوذ طبيعى جسمانى ، أو عقلى . كذلك ، يجب معاملة المجرم السياسى معاملة تختلف عن معاملة المجرمين العاديين ، لأن الجرائم السياسية أو جرائم الرأى لاتدل على توفر روح الاجرام فى مرتكبها ، بل قد تكون نتيجة للمبالغة فى رأى أو عقيدة ! !

ومما تقدم يتضح أن لكل مجرم من طبيعة جريمته ما يقتضى نوعا خاصاً من المعاملة ، فليس من العـــدالة فى شىء ، ولا من الاصلاح فى شىء أن يعامل المحكوم عليه فى جريمة سياسية ، أو جريمة خلقتها الصدفة معاملة من نصب نفسه للخروج على الشرائع ومن كان الباعث له على الاجرام تأصل روح الشر فيه — كما أنه ليس من الانسانية فى شىء أن يقدم طعام موحد للسجناء جميعاً ، بلا تفريق ، مع ما هو معلوم من أن ما يصلح قواماً لحياة أحد الناس ، قد يكون ضاراً بغيره ، فقد يكون السجن نعيما مقيما لمن اعتاد أن يحيا حياة دون الحياة فيه ، بينما يكون جحيماً لمن اعتاد حياة أرفع من الحياة فيه ، وقد يكون قطع الأحجار سهلا هيناً لسجين ، وعذاباً ما بعده عذاب بالنسبة لسجين آخر ،

لهذا اتفق الرأى فى المؤتمرات الدولية تحقيقاً للغرض الثانى من وجود السجون ، وهو الرغبة فى الاصلاح والتهذيب على وجوب التفرقة فى طرائق المعاملة ، تبعاً لنوع الجريمة وبيئة المجرم ومركزه فى المجتمع ، وخلقه ومستوى معيشته ، كما استقر الرأى على وجوب حماية المسجون الأقل إجراماً من أن يتسرب اليه

الفساد من مسجونين آخرين أكثر إجراماً ، لهذا رئى أن تخصص سجون معينة للمجرمين الشبان بين سن ١٦ و ٢١ سنة ، لأن المجرم فى هذه السن يكون فى طور التردد والضعف الخلقى ، ولا تكون نفسه فى العادة قد تأصل فيها الاجرام ، فيكون من السهل توجيهه إلى الحياة الشريفة .

وعند ما يخرج السجين ، بعد أن يمضى كل المدة المحكوم بها عليه ، أو قبل ذلك اذا تمتع بالافراج الشرطى — يخرج الى العالم وهو أشبه ما يكون بالوليد ضعفا وحاجة الى العون والأخذ باليد — يخرج الى عالم صاخب . ملىء بالحركة ، بعد هدوء ودعة تامين — يخرج اليه فاذا هو كالغريب عنه ، تلاحقه نظرات الريبة والشك أينما سار : ينكره المجتمع ، ويشيح عنه الناس ، فينتهى به الأمر إلى اليأس والقنوط ، فينطوى على نفسه ، ولا يلبث أن ينقلب على عقبيه ، فلا يراعى ضميراً ، ولا دينا ، ولا قانونا — ويصير على عشيرته وبلاده ؛ وبلاده شراً مستطيراً ، إلا أنه قد لا يعدم حسن الاستقبال من فريقين :

أولها : زملاؤه المجرمون إخوان السوء .

وثانيهما : رجال الحفظ الذين سيتولون مراقبته فى بلدته كشيخ الخفراء ، وشيخ البلد .

يحاول الأولون أن يستعيدوه الى حظيرتهم .

ويحاول الآخرون بالوعد والوعيد أن يبتزوا القروش المعدودات التى يكون قد حصل عليها من مصلحة السجون . والنتيجة الطبيعية لذلك إندلاع جذوة الطغيان فى نفوس تلك الطغمة من الأشرار ، أدركت الأمم المتمدينة منذ زمن بعيد حاجة الخارجين من السجون الى المساعدة والمعونة ، فهبت حكومات وشعوبا لتنسيق هذه المساعدات ، وجعلها أفعل ما تكون أثراً .

بدأت الحكومة الانجليزيه فى سنة ١٧٩٢ ، أى منذ أكثر من قرن ونصف قرن بالقيام بهذا الواجب ، فسنت قانونا يمنع القضاء حق إرسال أى سجين مفرج عنه إلى ابراشيته ، ومن ذلك الحين انتشرت جمعيات المسجونين المفرج عنهم ، فأسست جمعية برمنجهام البشريه ، ملجأ جلوسستر وبركستل وغيرها .

وفى سنة ١٩٠٩ قرر القومسيون العام للسجون فى انجلترا تأسيس هيئة جديدة لمساعدة المفرج عنهم — وقدم مستر تشرشل وزير الداخلية يومئذ هذا القرار إلى مجلس العموم الذى أقره وتكونت على الأثر جمعية جديدة سميت الجمعية المركزية لمساعدة المسجونين المفرج عنهم ، وهى هيئة شبه حكومية ، يرأسها وزير الداخلية ، وتمنحها الحكومة إعانة سنوية ، ومركزها مدينة لندن ويعقد سنويا مؤتمر من ممثلى الجمعيات المختلفة ، ومأمورو السجون ، لبحث المسائل العامة ، وتوزيع الإعانات السنوية على الجمعيات .

كما تكونت جمعيات خاصة لمساعدة المفرج عنهم من الشبان تبدأ عملها من اللحظة التى يلقى فيها القبض على شاب أو شابة ، فيكلف أحد الأعضاء بزيارة منزل المحكوم عليه لمعرفة حالته الاجتماعية ، وعادات أهله وعشيرته وصفاتهم ، وحالة السجين الجثمانية والعقلية ، وتساعد هذا الباحث السلطة الإدارية فى تعيين المعهد الذى ترسل الشاب اليه ، ثم تستعد الجماعة لاستقبال الشاب ومساعدته من صباح يوم خروجه ، فتمنحه الملابس ، ويصحبه

أحد ضباط المراقبة إلى الجهة التى سيقصدها ، ويكون فى رعاية أحد أعضاء الجمعية فى تلك الجهة .

وهذا العضو يصحبه بصفتين :

الأولى — صفة الشاب الناصح .

والثانية — صفة رجل البوليس المحافظ .

ولقد كان انظام المساعدات فى انجلترا أبلغ الأثر فى الإقلال من عدد المجرمين ، وليس أبلغ فى الدلالة على النجاح من اضطرار قومسيون السجون العام ، إلى إقفال عدة سجون منذ سنة ١٩١٩ إلى اليوم ، لعدم الحاجة اليها ، نظراً إلى تناقص عدد المسجونين .

بهذا وبغيره مما لا يتسع المجال للإفاضة فيه تصبح السجون دور إصلاح وتهذيب .

وفى عقيدتى أن المجرم الذى يحكم عليه لأول مرة يجب أن يعطى فرصة أخرى ليسترد كرامته ، فلا نجعله يحقد على المجتمع ونخلق منه مجرماً عتيداً فى الاجرام لمجرد أن بعض القوانين

باعدت بينه وبين وسائل الاصلاح ، والرجوع إلى حياة الشرف والاستقامة .

ولا يفوتنى فى نهاية هذه العجالة أن أعد القراء بنبذة عن السجون فى مصر ، لزميلى الأستاذ عبد الفتاح عنايت « وفقه الله »